وفي التَّهْذِيب عن الأَصمعيّ : يُقَال لِغِلافِ السِّكِّين : القِمْجار : قال ابنُ سِيده : وقد جرَى المُقَمْجِرُ في كلامِ العرب . وقال مرَّةً : القَمْجرةُ : إِلْبَاسُ ظُهُورِ السِّيَتَيْنِ العَقَب ليَتَغَطَّى الشَّعَثُ الَّذِي يَحْدُث فِيهما إِذا حُنِيَتَا ؛ كذا في اللّسان والتكْمِلَة وتَرَكَه المُصَنِّفُ قصُوراً .

ق - م - د - ر .

القَمْدَر كجَعْفَرٍ أَهمله الجوهريّ وقال ابنُ دُرَيْدٍ : هو الطَّوِيلُ وقد أَوْرَدَه صاحِبُ اللّسَانِ والصاغانيّ هكذا .

ق - م - ط - ر .

القِمْطَر كسِبَحْلٍ : الجَمَلُ القَوِيّ السَّرِيع . وقيل : الجَمَلُ الضَّخْم القَوِيُّ . قال حُمَيْدُ بنُ ثَوْرٍ .

" قِمْطَرٌ يَلُوحُ الوَدْعُ فَوْقَ سَرَاتِهِإِذا أَرْزَمَتْ مِنْ تَحْتِه الرِّيحُ أَرزَمَا والقِمْطَرُ : الرَّجُلُ القَصِيرُ الضَّخْمُ كالقِمَطْرَي كزِبَعْرَى قال العُجَيْرُ السَّلولِيُّ : .

" سَمِينُ المَطَايَا يَشْرَبُ السُّؤْرَ والحُسَقِمَطْرٌ كحُوّازِ الدَّحارِيجِ أَعْسَرُ وامْرَأَةٌ قِمَطْرَةٌ : قَصِيرَةٌ عَرِيضة ؛ عن ابن الأَعْرابيّ وأَنشد : .

وَهَبْتُهُ مِنْ وَثَبَي قِمَطْرَهْ ... مَصْرُورَةِ الحَقْوَيْنِ مِثْلِ الدَّبْرَهْ

والقِمَطْرُ : ما يُصانُ فيه الكُتُبُ وهو شِبْهُ سَفَطٍ يُسَفّ مِنْ قَصَب كالقِمَطْرَةِ وبالتَّشْدِيد شَاذٌّ وقال ابنُ السِّكّيت : لا يُقَالُ بالتَّشْدِيد . ويُنْشد : .

لَيْسَ بعِلْم ما يَعِي القِمَطْرُ ... ما العِلْمُ إِلاّ ما وَعَاهُ الصَّدْرُ

والجمْعُ قمَاطِرُ . وذكْرُ الجوهريِّ هذه اللفظَةَ بعْدَ قَطْمر وَهَمٌ وهذا مَوْضعُه ؛ هكذا ذَكرَهُ الصاغَانّي وقَلَّدَه المصنّف على عادَته . وقال البَدْرُ القرَافيّ : أَيْ فكأَنَّهُ لم يَذْكُر شيْئاً فلذَا كتَبها المُصَنِّفُ بالحُمْرَة . قال شيْخُنا : وهو وَهَمٌ فإِنّه بعد أَنْ تَعرّض لها . . لا يُقَال : كأَنّه لم يَذْكُرْها وأَمّا التَّرْتيبُ الّذي اعتمدَه المُصَنّف فإِنّ الجَوْهَريّ اعْتَمَد خلافَه ولم يعْبَأْ بالتَّرْتيب الّذي يَقْصد المُصَنِّف إِليه إِلاّ إِذا دعَتْ له ضَرُورة صَرْفِيّة ولذلك يُدخِل أَحْيَاناً بعضَ الموادّ قَصْداً للاخْتِصَار والمُصنّف لم يَطّلع على

أَسرار اصْطلاحه فكُلّ َما نعقَت له ناعِقَةٌ صَعَقَتْ لها صاعِقة وليس كذلك دأْبُ المُحَقّ ِقين فتأَ َمّلْ . قلتُ : لا فَرْقَ بين تَرْتيب المُصنّ ِف والجَوْهريّ كما يُعْلم من سِياقهما وليس كما زعَمه شَيْخُنا والحقّ هُنا بيد الصاغَانيّ والمصنّف فإِن إِيرادَ الجَوْهريّ هذه المادّةَ بعد قطمر مِمّا يُوهمُ أَن المِيمَ زائدةٌ وأَنّ أَصلها قطر فالصوابُ أَنْ يُذْكَر في موْضعه ومظ َنته وهو إِمامُ أَهْل التّ َحْقيق ومثْلُ هذا لم يَكَدْ يَخْفَى عَلَيْه إِلاّ أَنّ َه سَبَق قَلَمُه ولم يَتَرّ َو فيه وقولُ شَيْخنا : إِلاّ َ إِذا دَعَتْ ضَرُورَة إلخ قلتْ ُ وأَيّ ُ ضَرُورة أَكْبَرُ من هذه فتَأَ َمْل بالإِنْصاف ودعْ سبيلَ الاعْتساف . والقِمَطْرُ : المِقْطَرةُ التي تُجْعلُ في أَرْجُل الناسِ نَقَلَه الصاغَانيّ وقد تَقَدّ َم المقْطرَة في موْضعه قريباً .
والقِمَطْرَي : مِشْيةٌ في اجْتِمَاعٍ . وفي التّ َهْذيب : ومن الأَحَاجي : ما أَبْيضُ شَطْراً أَسْوَدُ ظَهْراً يَمْشِي قِمَطْراً ويَبُول قَطْراً ؟ وهو القُنْفُذُ .
ويَمْشِي قِمَطْراً أَي مُجْتَمِعاً . وكُلّ ُ شَيْءٍ جَمَعْتَه فقد قَمْطَرْتَه .
وقُمْطِرَ اللّ َبَنُ بالبِنَاءِ على المَجْهُول وأَخَذَه قُمَاطِرٌ كعُلابِطٍ : وهو خُبْثٌ يَأْخُذُه من الإِنْفَحَةِ كذا نقله الصاغانيّ . وكَلْبٌ قِمْطَرُ الرّ َجْلِ : به عُقّالٌ من اعْوِجَاجِ ساقَيْهِ قال الطّ ِرِمّاحُ يَصِفُ كَلْباً : .
" مُعِيدِ قِمَطْرِ الرّ ِجْلِ مُخْتَلِفِ الشّ َبَاشَرَنْبَثِ شَوْكِ الكَفّ ِ شَشْنِ البَرَاثِنِ ويَوْمٌ قُمَاطِرٌ كعُلابِطٍ وقَمْطَرِيرٌ وكذا مُقْمَطِرّ ٌ : مُقَبّ ِضُ ما بَيْنَ العَيْنَيْنِ لِشِدّ َتِه وقِيل : شَدِيدٌ غَلِيظٌ قال الشّاعِر : .
بَنِي عَمّ ِنا هَلْ تَذكُرُونَ بَلاءَنا ... عَلَيْكم إِذا ما كَانَ يَوْمٌ قُمَاطِرُ